



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
قسم الاقتصاد



بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس

بغنوان:

أثر تطبيق اقتصاد العمل على مؤسسات القطاع الخاص
في السودان
دراسة حالة شركة الراجحي

إعداد الطلاب:

بدر الدين عوض إبراهيم حمد

حذيفة الماحي محمد أحمد سيد أحمد

محمد حيدر محمد مجذوب دياب

مزدلفة عمر أحمد علي عيد

مصعب توتو عبد الرسول توتو

إشراف الدكتور:

محمد الأمين

يوليو 2024م

الاستهلال



قال تعالى:

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية (11)

الإهداء

إلي التي غرست في قلبي حب الله وغرست في نفسي حب المعرفة
إلى من علمتني الصبر والمثابرة أساس سعادتي وهنائي
إلى من تعبت لراحتي وشقيت لسعادتي
إلى من أرضعتني الطهر والعفاف
إلى نبع الحب والحنان
إلى البلسم الشافي

أمي الغالية

إلى من علمني الأخلاق السامية والطريق القويم
إلى النيل النابض الذي يمتلئ شجاعة ومروءة
إلى من عرك الحياة وسهر الليالي من أجلنا
إلى الذي أعطى بلا حدود مصدر فخري واعتزازي

أبي الغالي

إلى العقول النيرة والقلوب الحنونة
إلى من شاطرني أفراحي واطرأحي وأعانوني
بقلوبهم وعقولهم سندي وعضدي

أخواني وأخواتي

وباقة ورد بلون الفرح المتداخل المنساب في خلايا النفس

زملاء الدراسة

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنعم عليّ بنعم الصحة والعقل وأعانني على إنجاز هذا البحث.

والشكر موصول للأستاذ الجليل **الدكتور/ محمد الأمين** الذي أمدنا بالنصح والإرشاد مشرفاً على بحث التخرج فقد كان لنا نعم المعين وكان لتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إخراج هذا البحث فليجزه الله عنا خير الجزاء.

والشكر موصول لكل أساتذة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية قسم الاقتصاد.

والشكر لكل من أسهم معنا في أن يكتمل هذا البحث

فجزاهم الله عنا خير الجزاء

ملخص البحث:

تناول البحث أثر تطبيق اقتصاد العمل على مؤسسات القطاع الخاص في السودان دراسة حالة شركة الراجحي، هدف البحث لتحديد السمات العامة لسوق العمل في السودان ودراسة المعوقات التي حالت دون زيادة فرص العمل مما أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة،

تمثلت مشكلة البحث في تنامي حالة من فائض العرض في خدمات العمل بكافة أنواعها سواء كانت على مستوى زيادة مخرجات التعليم العالي بمستوياته المختلفة أو فائض العمالة نتيجة للهجرة المتزايدة من الريف الي المدن السودانية تحت ظروف مختلفة مما نتج عنه اختلال في سوق العمل السوداني.

توصل البحث إلى النتائج التالية أن تطبيق اقتصاد العمل أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات حيث تم تحسين إدارة الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية، تطبيق سياسات العمل الفعالة ساهم في زيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في القطاع الخاص، أن تحسين سياسات الأجور وظروف العمل أدى إلى تعزيز رضا العاملين وزيادة انتمائهم للمؤسسات.

خلص البحث إلى عدة توصيات أهمها تعزيز وتطبيق سياسات اقتصاد العمل بشكل شامل ومستدام لتحسين الأداء العام للقطاع الخاص، ينبغي على الحكومة السودانية العمل على تحسين البنية التحتية والبيئة التنظيمية لتسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية، يجب التركيز على برامج التدريب والتطوير المهني لتعزيز مهارات العاملين وزيادة إنتاجيتهم، ودعم الابتكار والبحث والتطوير في مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

Abstract

The research deal with the impact of applying labor economics on private sector institutions in Sudan Case study of Al-Rajhi Company. The aim of the research was to determine the general characteristics of the labor market in Sudan and to study the obstacles that prevented the increase in job opportunities, which led to an increase in the phenomenon of unemployment.

The research problem was the growing state of surplus supply in labor services of all kinds, whether at the level of increasing education outcomes. High rates at different levels or labor surplus as a result of the increasing migration from the countryside to Sudanese cities under different circumstances, which resulted in an imbalance in the Sudanese labor market.

The research reached the following results: The application of labor economics led to improving the operational efficiency of institutions, as human resource management was improved and productivity increased. The application of effective labor policies contributed to increasing job opportunities and reducing unemployment rates in the private sector. Improving wage policies and working conditions led to enhancing satisfaction. employees and increase their affiliation with institutions.

The research concluded with several recommendations, the most important of which is strengthening and implementing labor economy policies in a comprehensive and sustainable manner to improve the overall performance of the private sector. The Sudanese government should work to improve the infrastructure and regulatory environment to facilitate the implementation of economic policies. It should focus on training and professional development programs to enhance workers' skills and increase their productivity, and support... Innovation, research and development in private sector institutions to enhance competitiveness and achieve sustainable growth.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الملخص

هـ	Abstract
و	فهرس المحتويات
	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
1	1-1 مقدمة
2	2-1 مشكلة البحث
2	3-1 أهداف البحث
2	4-1 أهمية البحث
3	5-1 فروض البحث
3	6-1 منهجية البحث
	الفصل الثاني : الإطار النظري
5	1-2 مقدمة
6	2-2 اقتصاديات العمل
7	3-2 اقتصاديات العمل
7	4-2 مفاهيم أساسية لاقتصاديات العمل
10	5-2 التطورات التاريخية لمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
14	6-2 المذاهب الاقتصادية
14	7-2 النظام الرأسمالي
17	8-2 النظام الاشتراكي
22	9-2 الطلب على العمل
25	10-2 مدخل مفاهيمي حول البطالة والنمو الاقتصادي
31	11-2 الدراسات السابقة
	الفصل الثالث : تحليل البيانات واختبار الفرضيات
39	تحليل البيانات
44	اختبار الفرضيات
	الفصل الرابع : الخلاصة والنتائج والتوصيات
51	الخلاصة
52	النتائج
53	التوصيات
54	المصادر والمراجع

الفصل الاول

1-1 مقدمة:

تعنى اقتصاديات العمل بالطريقة التي يفكر بها الاقتصاديون وأصحاب الأعمال حول الأيدي العاملة والعدد الأمثل الذي يتعين تشغيله من هذه الفئة. وتجدر الإشارة إلى أن تحليل سلوك العاملة أمر معقد لكونه مورداً بشرياً، وأن الأفراد لا يتصرفون دوماً بالشكل الذي يحقق لهم أقصى منفعة أو إشباع ممكن، وأن هذه الصعوبة تتبع من صعوبة علم الاقتصاد بشكل عام، الذي يحاول تفسير سلوك الأفراد من الناحية الاقتصادية، ذلك لأن سلوك الأفراد يختلف من شخص لآخر.

ويبحث اقتصاد العمل في سلوك الأفراد في أسواق العمل بصفاتهم عارضين لخدمات العمل أو طالبين لها، فالأولى تمثل العمال والثانية تمثل أصحاب الأعمال، ففي سوق العمل يتفاعل كل من جانب الطلب وجانب العرض ومن ثم يتحدد حجم العمالة والأجور التي يحصلون عليها، وفي هذا يتشابه سوق العمل مع سوق السلعة، إلا أنه يختلف عنه في كثير من النواحي، وأهم هذه الاختلافات أن العامل ليس بسلعة وإنما هو إنسان ينظر إليه لاعتبارات كثيرة تتعلق بظروف العمل، كموقع العمل والرواتب والتأمينات والبدلات وغير ذلك.

يعتبر سوق العمل ومكوناته من أهم الموضوعات في العصر الحديث لاسيما حالة الفائض في عرض العمل وما يترتب عليه من حالات مختلفة من البطالة وانعكاساتها السالبة على الاقتصاد القومي.

والسودان كغيره من الدول يعاني من هذه الظاهرة وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد ومتغيراته، وأوضحت كثير من الدراسات زيادة الكمية المعروضة من مخرجات التعليم وسوف تدرس هذه الورقة واقع سوق العمل السوداني واتجاهاته المستقبلية والقاء الضوء على مكوناته وأسباب إختلاله و ذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة من الجهات المختصة¹.

¹ د. مدحت كاظم القرشي عامن، في 7 تشرين أول/ أكتوبر 2

2-1 مشكلة البحث :

تتامي وجود حالة من فائض العرض في خدمات العمل بكافة أنواعها سواء كانت على مستوى زيادة مخرجات التعليم العالي بمستوياته المختلفة أو فائض العمالة نتيجة للهجرة المتزايدة من الريف الى المدن السودانية تحت ظروف مختلفة مما نتج عنه اختلال في سوق العمل السوداني.

وعلى ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالية:

- ماهى الاسباب الرئيسية التى ادت لاختلال سوق العمل فى السودان؟
- مامدى مساهمة القطاع الخاص فى استيعاب وتشغيل الخريجين ؟
- مامدى مساهمة كبار السن والاطفال فى النشاط الاقتصادى ؟

3-1 أهداف البحث:

- تحديد السمات العامة لسوق العمل في السودان.
- المعوقات التى حالت دون زيادة فرص العمل مما أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة .
- الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في السودان.

1 - 4 أهمية البحث:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضوع الدراسة ألا وهو مرتكزات سوق العمل والتي تواجه على المستوى الداخلي والخارجي بالعديد من المشاكل الرئيسية التي أدت إلى تتامي معدلات البطالة. أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تحليل واقع سوق العمل في السودان واتجاهاته المستقبلية من واقع البيانات والمعلومات المتاحة مما يساعد جهات الاختصاص برسم السياسات التي تعمل على زيادة أثر المتغيرات الايجابية وتقليص دور المتغيرات ذات الأثر السلبي .

1-5 فروض البحث:

- يعتمد سوق العمل بدرجة كبيرة على القطاع العام وليس القطاع الخاص مما يشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وعلى الاقتصاد بصورة خاصة.
- بالرغم من تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والتي من أهم أهدافها توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي عموماً وزيادة عرض العمل بصفة خاصة مازالت منخفضة في السودان.
- ارتفاع نسبة مشاركة كبار السن والأطفال في سوق العمل في السودان.

1-6 منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الإستنباطي وذلك بتحليل المعلومات والبيانات التي وردت في التقارير السنوية للجهات المختصة وذات الصلة بموضوع الدراسة .

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 مقدمة :

يعتبر اقتصاد العمل فرع مستقل من فروع علم الاقتصاد ولد حديثاً، وبالتحديد في الستينات من القرن العشرين، مع أن بذور هذا الفرع يمكن تلمسها عند الاقتصادي الإنكليزي المعروف آدم سميث .ويعد هذا الفرع اليوم جزءاً من الاقتصادي الاجتماعي، وهو أحد الفروع الرئيسة في علم الاقتصاد. عموماً يمكن أن ينظر إلى اقتصاديات العمل بأنه تطبيق تقنيات الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي لسوق العمل، فمن خلال الاقتصاد الجزئي يتم دراسة دور الأفراد والشركات الفردية في سوق العمل، ومن خلال الاقتصاد الكلي يتم دراسة العلاقات المتبادلة بين سوق الأعمال وسوق السلع، وسوق المال وسوق التجارة الخارجية. ويبحث اقتصاد العمل في سلوك الأفراد في أسواق العمل بصفته عارضين لخدمات العمل أوطالبين لها، فالأولى تمثل العمال والثانية تمثل أصحاب الأعمال، ففي سوق العمل يتفاعل كل من جانب الطلب وجانب العرض ومن ثم يتحدد حجم العمالة والأجور التي يحصلون عليها وفي هذا يتشابه سوق العمل مع سوق السلعة، إلا أنه يختلف عنه في كثير من النواحي، وأهم هذه الاختلافات أن العامل ليس بسلعه وإنما هو إنسان ينظر إليه لاعتبارات كثيرة تتعلق بظروف العمل، كموقع العمل والرواتب والتأمينات والبدلات وغير ذلك. من خلال ما سبق نحاول في هذا الفصل التعريف بمفهوم اقتصاد العمل وذلك من خلال تسليط الضوء على القضايا التالية:

١- المفاهيم والتعاريف المتعلقة باقتصاد العمل.

٢- التطور التاريخي لمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

٣- المذاهب الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية).

٤- الخلاصة.

2 - 2 تعريف اقتصاديات العمل:

حادثة اختصاص علم اقتصاد العمل وتشعب موضوعاته ومجالاته حالت دون الاتفاق على تعريف محدد له أو على تحديد دقيق لموضوعاته، فقد عرفه البعض بأنه "فرع من الاقتصاد الاجتماعي يتعلق بالعنصر البشري في النشاط الاقتصادي، إذ يعالج تنظيم الروابط والعلاقات الإنتاجية بين العمال وأصحاب العمل والأجراء المستقلين في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات العامة والخاصة، ويبحث كذلك في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتفرعة من كل ذلك بين القوة العاملة في البلاد المعنية والهيئة الاجتماعية بصورة عامة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي في آن واحد".

وقد عرف بعضهم اقتصاد العمل بأنه "فرع من الاقتصاد يهتم بالمشاكل المتطورة دائماً لقضايا العلاقات الصناعية والتشغيل والأجور والضمان الاجتماعي، وأنه الفرع الذي يبحث في العمل الذي يقوم به الإنسان لمصلحة شخص آخر بأجر معين تحت إشراف الشخص المذكور وتوجيهه".

وهناك من يعرف اقتصاد العمل إنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الاجتماعي الذي يبحث العلاقات والأنظمة والقواعد والمؤسسات التي تنظم شؤون العمل والعمال مع أصحاب العمل والهيئة الاجتماعية في ضوء مقتضيات العدالة الاجتماعية وفي ضوء المصلحة العامة".

وعرف آخرون اقتصاد العمل بأنه "أحد فروع علم الاقتصاد، وهو ذلك العلم الذي يهتم بمعرفة الكيفية التي يستخدم بها المجتمع موارده النادرة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة، في إشباع الحاجات و توزيعها بين أفراد المجتمع¹".

2 - 3 اقتصاديات العمل :

¹ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985م، ص 295.

هي دراسة طريقة أداء سوق العمل وتنميتها. وتعنى بسلوك أصحاب العمل والعمال في استجاباتهم للحوافز العامة الأجور، الأسعار، الأرباح، والأوجه غير النقدية لعلاقة العمل.

2 - 4 مفاهيم أساسية لأقتصاديات العمل:

أ - سوق العمل:

سوق العمل من المفاهيم التي لها علاقة باقتصاديات العمل، وهو هو مجال عرض العمل وطلبه وسوق العمل إجمالاً ما هو الا طريقة أو كيفية يتم فيها التقاء قوى العرض والطلب وليس بالضرورة أن يكون السوق مكان أو زمان معين بل متى حدث التفاعل بين جانبي عرض العمل والطلب على العمل فثم السوق، أي أن قوى العرض والطلب تلتقي في سوق افتراضية. ويطلق سوق العمل أيضاً على مجموعة الوكالات التي تكون حلقة الوصل بين من يعرضون وظائف معينة وبين طالبي هذه الوظائف تمهيدا للتعاقد معهم ويتكون السوق من جانبين¹:

• **العرض:** ويقصد به عدد الأيدي العاملة (القوى العاملة) المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أو المستعد للعمل من الشريحة السكانية النشطة اقتصادياً خلال فترة زمنية معينة.

• **الطلب:** ويقصد به الطلب على العمل، والذي يمثل الجانب الآخر من السوق، ويقصد به الجهود البشرية المطلوبة كماً ونوعاً من قبل أصحاب العمل من المؤسسات العامة والخاصة مقابل مزايا معينة.

- أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق:

1. غياب المنافسة الكاملة.

2. ارتباط عرض العمل بمتغيرات متعددة لا تقتصر على الأجر فقط.

3. تأثير سوق العمل وارتباطه بالتقدم التقني.

¹ إشراقة عبد الله محمد علي، مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1970م - 2004م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2005م.

4. وجود فوارق على جانبي الطلب و العرض:

بالنسبة لجانب الطلب: الطلب على العمل طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية المنتجة.

بالنسبة لجانب العرض: أهمية العوامل غير النقدية.

ب- القوى العاملة:

وتتضمن القوى العاملة كل الأشخاص من الذكور والإناث الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، سواء كانوا يعملون بالفعل أم يبحثون عن عمل. ويصنف أفراد القوى العاملة وفقاً للتوزيعات التالية:

- التصنيف القطاعي (تصنيف النشاط الاقتصادي)، ويشير هذا التصنيف إلى نوع النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المنشأة أو المؤسسة التي يعمل بها الفرد.
- التصنيف المهني: الذي يشير إلى نوع العمل الذي يقوم به الفرد في قوة العمل.
- الحالة العملية: والتي تعكس مركز الفرد في علاقته بالعمل والآخرين بالمنشأة (إن وجدوا)، والمستخدمين بأجر والعاملين من أفراد الأسرة بدون أجر، بالإضافة إلى المتعطلين عن العمل¹.

ج- الموارد الاقتصادية:

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها تلك الموارد التي يبذل الإنسان جهداً في إنتاجها أو الحصول عليها، وهي نادرة ولها ثمن، وتقسم الموارد الاقتصادية إلى قسمين:

1. الموارد المادية Material Resources أو الموارد الطبيعية Natural Resources وهي الأرض، ورأس المال بنوعيه الإنتاجي كالمعدات والتجهيزات الإنتاجية، والخدمي كالطرق والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ... الخ.

¹ بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م، ص 391.

2. الموارد البشرية: Human Resources وتمثل كل الأفراد (العمال، الإدارة، التنظيم) الذين يساهمون في عملية الإنتاج لقاء عائد مادي معين، ويشار إلى أن خدمة العنصر البشري هي التي يحتاجها المجتمع وليس له لذاته، وبالتالي فإن الثمن (العائد المادي) المدفوع يكون لخدمات هذا العنصر وليس له بحد ذاته. وهنا تبرز ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية وتحسينها من الناحية الكمية: بزيادة النمو السكاني، وضمان الرعاية الاجتماعية والصحية. ومن الناحية النوعية: بزيادة كفاءة العامل من خلال توفير التعليم والتدريب وفرص اكتساب الخبرات.

د - الأجور:

يعتبر الاجر ثمن سلعة العمل التي يقدمها العامل إلى رب العمل من خلال عملية الإنتاج. والعمل عنصر من عناصر الإنتاج وينطبق عليه معظم خصائص التعويض التي تسري على العناصر الأخرى (العرض والطلب والسعر) (المعهد العربي للتخطيط، 2002م). إلا أنه يتميز مع ذلك بخصائص خاصة منها: العمل متجسد في العامل لا ينفصل عنه العمل سريع الفناء فما لم يستعمل في وقته ضاع إلى الأبد (سلعه غير قابلة للتخزين) قوة التفاوض غير متكافئة بين العامل ورب العمل (يعوضها جزئياً الاتحادات وتدخل الدولة).

و - البطالة:

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) International Labour Organization العاطل عن عمله بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، وينطوي هذا على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى من سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

- أن يكون الفرد بدون عمل.

• البحث عن العمل.

• أن يكون الفرد متاحاً للعمل.

2 - 5 التطورات التاريخية لمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن مراجعة التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة يبرهن وبوضوح، على أن النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبياً تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر فقط، أي عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا آنذاك، كما أن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وموقفها من القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من بداية الثورة الصناعية إلى حدوث الكساد الكبير جاءت في معظم الأحيان كاستجابة لمتطلبات الواقع الاقتصادي ولم تفرضها النظريات والأيديولوجيات الاقتصادية أو توجهات النظام السياسي، بل إن تلك النظريات والأيديولوجيات هي نفسها كانت انعكاس للبيئة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة¹.

أ - مرحلة ما قبل الحداثة:

في ظل النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في العصور الوسطى في أوروبا، نجد أن الكنيسة في ذلك الوقت قد احتكرت الدين والفكر، وفرضت هيمنتها على الاقتصاد، وربطت ذلك بمصالحها في ظل عصر اتسم بالركود الاقتصادي، مما أدى في النهاية إلى إحداث ثورة وتمرد ضد النظام الإقطاعي وضد هيمنة الكنيسة، ومهد ذلك لظهور الدولة الحديثة التي فصلت بين الدين والدولة وحددت وظيفة الدولة في السياسة والاقتصاد، وجعلت الدولة تهتم بالجانب الاقتصادي والجانب السياسي وإدارة الدولة، وهنا نلاحظ أن الدولة التي قامت على أنقاض النظام الإقطاعي بالمفهوم الحديث بدأت تتطور، وبدأت الدولة بداية رأسمالية تجارية فرضت عليها الظروف في ذلك الوقت أن تتدخل في النشاط

¹ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004م، ص 152.

الاقتصادي مباشرة انسجاماً مع الأفكار التي تروج أن الدولة ينبغي أن تكون قوية، والقوة بمعنى الحصول على الثروة وجمع أكبر قدر منها (فرحات، 2009م).

ب - المرحلة المبكرة للحدثة:

هذا أدى إلى ظهور المدرسة الطبيعية "فيزقراط" في فرنسا، التي أكدت على ضرورة عدم تدخل الدولة لإصلاح النظام الاقتصادي، وذهبت إلى أنه ليس من الطبيعي أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل يجب على الدولة أن تلتزم بالقوانين الطبيعية، وحددت مهمة الدولة في الكشف عن هذه القوانين الطبيعية التي يرى فيها الـ"فيزقراط" أنها أشياء موجودة يمكن أن نكتشفها بالعلم والمعرفة. حيث شكل انطلاق الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، البداية الحقيقية لتشكّل ملامح النظام الرأسمالي الجديد، وشهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة فاعلة اقتصادياً واجتماعياً، في تلك الأيام كانت بريطانيا أكثر البلدان الأوروبية تطوراً، نتيجة قيامها باستغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في آسيا بشكل عام وشبه القارة الهندية بشكل خاص، حيث أدت هذه العملية إلى توفير فوائض مالية كبيرة جداً، ومستويات ادخار عالية سمحت للرأسماليين بالاستثمار حتى في مجالات رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى استثماراتهم الإنتاجية الرئيسية في قطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة، في تلك الظروف ساد مفهوم الدولة الليبرالي، وكانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى: الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص، فكان محظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الربيعي، 2004م). إلا أن ذلك ليس مدعاة للقول بأن الطبيعيين يأخذون بالفوضوية، حينما دعوا إلى تقليص وظائف الدولة وإلغاء القوانين الوضعية التي لا تطابق القوانين الطبيعية، ومن هذا المبدأ حصر الطبيعيون وظائف الدولة في الآتي:

1. صيانة النظام الطبيعي والعمل وفق قوانينه والمحافظة علي أسسه مثل الملكية الخاصة، وحق التعاقد والمنافسة الحرة وكذلك إشاعة العدل والأمن في البلد .
2. نشر الثقافة والتعليم خصوصا تثقيف الناس وتكوين رأي عام سليم لديهم ليتمكنوا به من تفهم محتوى النظام الطبيعي والعمل بموجبه .
3. القيام بالأشغال العامة وذلك مثل تشييد الطرق والجسور والقنوات خلا ، هذا نلأ الأعمال تؤدي إلي تسهيل الاتصال بين المناطق المختلفة ورفع قيمة أراضيها. والاستنتاج الذي يمكن قوله أن الدولة قد وصفت واجباتها في السماح بتدخلها لصيانة الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية وجعل الأفراد ينفذون ما يرتبطون به من العقود، وللقيام بالأعمال العامة التي لا غني عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي¹.

ج - مرحلة الحدائه:

وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الطبيعيين (الفيزوقراط) والكلاسيك التي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص، حيث نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي أن يترك النشاط الاقتصادي حرا مخالفين بذلك سياسة التجاريين، ونادوا بتطبيق الحرية الاقتصادية في الداخل والتي انعكست بالشعار "دعه يعمل"، وفي مجال العلاقات الاقتصادية مع الخارج انعكست بالشعار "دعه يمر" وهذا معناه اترك الناس يعملون بحرية واترك السلع وعناصر الانتاج تمر بحرية عبر الحدود وحجتهم في ذلك هي أن هذه السياسة وحدها تمكن من انطباق القوانين الطبيعية وتؤدي بذلك إلي تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين. فقد اسس ادم سميث نظريته حول توازن الاسواق على فكرة سماها ب"اليد الخفية" أي كل ما سعى الافراد لتحقيق مصالحهم الشخصية ترتب على ذلك تحقيق مصلحة المجتمع ،يا وتدخل للدولة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي .وبالتالي يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام العام والحماية للممتلكات والافراد معززا ذلك بمقولته المشهورة "دعه يعمل دعه يمر". أما الكلاسيك وفي مقدمتهم آدم سميث

¹ حميد عبد الغني الطائي، إدارة الجودة الشاملة، عمان، الأردن، ص 26.

وريكاردو لم يأتوا بشئ جديد تجاه الدولة فقد ساروا مع الموجه التي تزعمها الفيزوقراطيون من الدعوة إلي الحرية الاقتصادية ومنع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. إلا أن آدم سميث حل مغزى لجم تدخل الدولة وإضعاف دورها بوضوح وتسبيب جاء متناغما مع رؤيته العامة، واستجابة لتطورات الواقع آنذاك، فقد أورد آدم سميث جملة عوامل رئيسية تدفعه تجاه تحديد دور الدولة وهي:

1. إن تدخل الدولة يعترض ويقوض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.
2. من شأن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية الإضرار بمبدأ المنافسة، الذي عد حجر الزاوية في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.
3. لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية، إذ أن من شأن اليات السوق أن تعيد التوازن إلي الاقتصاد.
4. تعتمد الدولة في جل نشاطها علي إيراداتها المتأتية من الضرائب علي الأفراد والمؤسسات، وعليه كلما زاد تدخل الدولة ازدادت الضرائب علي المنتجين، مما يعني خفض لمستويات الأرباح وإضعاف لمستوي التراكم الرأسمالي وإعادة الإنتاج.
5. يري سميث أن مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية، لذلك فالدولة مبدرة للأموال وسيئة رادلا.
6. رؤية آدم سميث للدولة لا تخرج مطلقا عن قناعاته التامة بالرأسمالية، لهذا فهي تمثل التزاما أيديولوجيا طبقيا، فهو يري أن الدولة تحمل قدرا كبيرا من الدمار. علي وفق ذلك يوصف آدم سميث دور الدولة ويحدده علي أنه (سكرتارية لرجال الأعمال)، يا أنها تعني بتسهيل عمل الوحدات الإنتاجية ورفع المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتقديمها، ويرى أن يتركز دورها بالآتي:

1. ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية، فهي في نظره (شرطي أمن).
2. حماية الحدود الخارجية للبلد من الاعتداء الخارجي وبهذا فهي (جندي حدود) بنظرة.

3. المحافظة علي تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة، وهي قوانين في محصلتها تخدم الطبقة الرأسمالية ، اعتمادا هنا علي أن الدولة طبقية لذلك فدور الدولة هنا (ضاق). عدا هذه الأدوار والوظائف فإن تدخل الدولة من شأنه أن يحدث تشوهات في عمل النظام الاقتصادي القائم واليات عمله "الية التضبيب الذاتي"¹.

2 - 6 المذاهب الاقتصادية:

تعد كل من الرأسمالية والاشتراكية مدرستين اقتصاديتين متعارضتين إلى حد ما، ويتركز الجدل بين الاشتراكية والرأسمالية حول المساواة الاقتصادية ودور الحكومة، فيما يعتقد الاشتراكيون أن انعدام المساواة الاقتصادية أمر سيء بالنسبة للمجتمع وأن الحكومة مسؤولة عن الحد من ذلك عن طريق البرامج التي تعود بالنفع على الفقراء، على سبيل المثال مجانية التعليم العام، والرعاية الصحية المجانية أو المدعومة، والضمان الاجتماعي للمسنين، وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء. من ناحية أخرى، يعتقد الرأسماليون أن الحكومة لا تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة مثلما تفعل المؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن حال المجتمع يكون أفضل مع السوق الحرة. وتعتبر الولايات المتحدة معقل الرأسمالية، بينما تعد أجزاء كبيرة من الدول الإسكندنافية وأوروبا الغربية ديمقراطيات اشتراكية، ومع ذلك، فالحقيقة هي أن كل البلدان المتقدمة لديها بعض البرامج الاشتراكية. كما تعتبر الشيوعية شكلاً متطرفاً من أشكال الاشتراكية.

2 - 7 النظام الرأسمالي:

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية. وقد ظهرت الرأسمالية على يد(آدم سميث) الذي أسس المدرسة التقليدية الكلاسيكية ووضع أصول

¹ حامد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص 187 .

المذهب الرأسمالي في كتابه ثروة الأمم الذي نشره عام ١٧٧٦م. ويطلق عليه المذهب الحر لأنه يقوم على نظام الحرية، وإن كانت هذه الحرية شكلية وليست حقيقية. ويرتكز هذا المذهب على أربعة أركان رئيسية:

1- حرية التملك :

ويطلق عليها أيضا مبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، فالملكية الخاصة لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج هي القاعدة الرئيسية للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية كأن تقوم الدول بتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.

2- حرية الإستغلال:

حيث تسمح الرأسمالية للأفراد باستغلال ملكيتهم على الوجه الذي يروق لهم ويحقق مصالحهم وذلك على اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي والأقدر على تحقيق مصلحته.

3- حرية الاستهلاك :

فكما تضمن الرأسمالية للأفراد استغلال ممتلكاتهم حسب ما يروق لهم تضمن لهم كذلك الإنفاق من أموالهم كما يريدون على حاجاتهم الاستهلاكية.

4- قاعدة التوزيع هي الثمن :

فمن يملك ثمنًا يأخذ من ثروة وإنتاج البلاد بمقدار ما يملك من ثمن، أما من لا يملك ثمنًا فلا يأخذ من ثروة البلاد، فالملكية الخاصة أو جهاز الثمن هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويتم ذلك بصورة تلقائية وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. والفكرة الأساسية لدى النظام الرأسمالي هي الاعتقاد بوجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية وأن هذا النظام يطبق من تلقاء نفسه وبدون حاجة للتدخل من قبل الدولة، حيث أن آدم سميث حدد وظائف الدولة بالوظائف الثلاثة الآتية:

1- الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي.

2- تحقيق العدالة في الداخل.

3- القيام بالنشاط الذي لا يستطيع الأفراد أو لا يقبلون القيام به مثل التعليم والصحة. فالدولة في أصول المذهب الرأسمالي تسمى بالدولة الحارسة وليست المتدخلة، كما يفترض المذهب الرأسمالي وجود الأنسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة حيث أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته دون الإضرار بمصالح الآخرين وهذا سيؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجماعة ككل وبذلك يحدث الانسجام والتوافق بين المصالح. وقد ظل المذهب الرأسمالي التقليدي مسيطرًا على الحياة الاقتصادية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر " حيث كتب آدم سميث كتابه المعروف ثروة الأمم عام 1776 م حيث يعتبر آدم سميث هو واضع أصول المذهب الرأسمالي ¹.

- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ترتبط الرأس مالية بالتوزيع غير العادل وغير الفعال للثروة والسلطة، وتميل نحو احتكار السوق أو احتكار القلة.

- وأهم عيوب وسلبات النظام الاقتصادي الرأسمالي:

(1) الاحتكار:

تتمثل مشكلة النظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة، وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، وقصور الطاقة الشرائية

(2) الربا:

ارتبط النظام الرأسمالي بسعر الفائدة، أو الربا ارتباطًا عضويًا، واعتبر آلية سعر الفائدة هي قوام سوق المال بسوقيه، سوق النقد، وسوق رأس المال، وأسر هذه النظام الدول والشعوب بفعل الديون التي تروج لها المصارف التقليدية.

(3) المقامرة:

(4) كشف النظام الرأسمالي عن التركيز على الاقتصاد الورقي على حساب الاقتصاد الحقيقي، فطبيعة العملية الاستثمارية تقوم أساسًا على المخاطرة، مشاركة، وربح، وخسارة، ولكن النظام الرأسمالي وسع من علاقة الدين بالدين، وظهرت أوراق مالية

¹ جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)، عمان، دار وائل للنشر، 2004م، ص 34.

قائمة عليها، فتحت السبيل للمقاومة- خاصة في الأسواق المالية- على ارتفاع وهبوط الأسعار، مما أدى إلى تحول البورصات من الاستثمار الحقيقي إلى عمليات صورية يؤجل فيها كلا طرفي المعايضة الثمن والسلعة، تحت مسمى المشتقات المالية، والبيع على المكشوف؛ سعياً وراء انتهاز الفرص التي تسنح من خلال تغيرات الأسعار، فإن صحت توقعاتهم، ربحوا، وإن لم تصح، انتكسوا.

(5) المنفعة المادية يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على المنفعة المادية، فسرعة الفرد والمجتمع تتركز في تحقيق اللذة، وتجنب الأمل بمعناها الحسي، وكلما كانت السلعة، أو الخدمة قادرة على إشباع حاجة بشرية في لحظة معينة، وفي وقت معين، تحقق مفهوم المنفعة، وتعتمد درجة المنفعة على شدة إشباع حاجة بشرية معينة بسلعة معينة. وقد جعل النظام الرأسمالي أفراد مجتمعه يعيشون في صراع مستمر لتحقيق أقصى منفعة مادية ممكنة، وأهمل المنافع الروحية، والقيم الأخلاقية، والاعتبارات غير الاقتصادية.

2 - 8 النظام الاشتراكي:

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي. وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه بدأ يتعرض لهزات عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهار الاتحاد السوفييتي على أثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني ركفها. والمذاهب الاشتراكية في مجملها تعارض الرأسمالية وتدعو إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- اقسام النظام الاشتراكي:

١- اشتراكية المنبر أو اشتراكية الكرسي قود سميت بذلك لأن معظم المنادين بها هم الأساتذة ورجال دين في ألمانيا، ويرى أنصار هذه الاشتراكية بوجوب تدخل لادولة للإشراف على النشاط الاقتصادي الفريد.

٢- الاشتراكية الخيالية (المثالية) لم يكن لادعائه بلّ نذه الاشتراكية يؤسسوه افد نم على منقط وتحليل ودراسة بل كانوا يتأثّراع نوظفيا بمساوئ النمط الإجتماعية والاقتصادية السائدة فيحاولون بأحلامهم وخيالاتهم تصوير "لاعم اشتريكا " تنعدم فيه هذل همساوئ، ففي حين كانت لأرأسمالية تستند إلى نرظيات الكلاسيك بمنطقلا اهقوي وتحليلها العلمي لم تكن هذه الاشتراكية كما تحدث عنها لافأوطن "المدينة المثلى". والتي لم توضع موضع التنفيذ العملي، ومن الاستراكيين المثاليين في العصول روسطى الكاتب الإنجليزي " توماس مور " لاذي نشر كتاباً سنة ١٥١٦ م عنوانه " أوتوبيا " هوو اسم لجزيرة خيالية ابتكره المؤلف حين وصف الجزيرة بأنها كانت تنعم بنظام اشتراكي شيوعي متوطر . وأيضاً من الاشتراكيين الخياليين الكاهن الإيطيلا " كامبلانيل لاذل يف كتاباً سنة ١٦٢٠ م بعنوان " مدينة الشمس " تحدث فيه عن مدينة شيوعية تعيش على نسق شيوعية أفلاوطن¹.

٣- اشتراكية الدولة (الاشتراكية الاسمية): هي فكرة رأسمالية ظهرت لصرف الناس عن الاشتراكية الماركسية ولتكون أسلوباً جديداً لتطبيق الرأسمالية بشكل يضمن بقائها والمحافظة عليها ، فهذه الاشتراكية من حيث فكرتها ومن حيث طريقة تنفيذها إنما وجدت للوقوف في وجه الاشتراكية الحقيقية والتي أصبحت من القوة بحيث خشي الرأسماليون أن تبطش بالنظام الرأسمالي، فاشتراكية الدولة اسمها فقط اشتراكية وحقيقتها أنها سور لحماية الرأسمالية.

٤- الاشتراكية الواقعية (العلمية): ومؤسس هذه الاشتراكية هو "كارل ماركس"، وقد سميت بالاشتراكية العلمية تمييزاً لها عن باقي الاشتراكيات التي تعبر عن مشاعر أصحابها النفسية، وقد بين ماركس أن هذه الاشتراكية تنبع من قوانين المادية التاريخية وقوانين المادية الجدلية.

- الأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

¹ جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الاستراتيجية البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م، 504.

١- الملكية العامة: ذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الاقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي التي تحدد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

٢- عدم الاعتراف بحافز الربح: إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقاً لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة، أو الجماعة، وليس تحقيق الربح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة. ويحل محل الربح، كحافز للنشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصادية في النظام الاشتراكي، الشعور الوطني، والقومي، والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي، وإشباع حاجات المجتمع.

٣- التخطيط المركزي: وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط، أو الهيئة، أو اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجية في الدول بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل للوحدات الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ممثلاً في فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات. ويقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، فجهاز التخطيط هو الذي يضع الخطة آخذاً في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وله وحدة القرار النهائي في وضع تلك الخطة، أما التنفيذ فيتترك للوحدات الإنتاجية وفقاً للخطة الموضوعة، وبذلك فإن جهاز التخطيط وحده هو الذي يجيب على الأسئلة الثلاثة: المشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟

- عيوب النظام الاشتراكي:

١- ضعف الحافز لإنجاز الأعمال المختلفة فحرمان الأفراد من حق الملكية الخاصة أمر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية، ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الأعمال تأثيراً سيئاً، "فحق الملكية الفردية إذا منع؛ فلا مكان للحافز على الإنتاج، أو الحافز على

الابتكار والتجديد، ولا صوت يعلو على صوت اللامبالاة والإهمال، ويصبح الناس في النهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكدس الشعور القومي الذي اتخذته النظام الاشتراكي على غير الحقيقة حافزا للإنتاج"

٢- انخفاض انتاجية العمال فالعامل عندما لا يجد نظاما فعلا للحوافز، فكل عامل يتسلم أجرا محددا بغض النظر عن إنتاجيته، وفقا لقاعدة: "من كل فرد حسب قدرته، ولكل حسب حاجته"¹.

٣- قلة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية في تخصيص الموارد تركيز السلطة في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار حال دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد

٤- عدم تحقيق الكفاية والعدل لقد عجزت الاشتراكية الماركسية عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، والعدالة، والرفاهية لشعوبها، بل قهرت حرية الأفراد، وأبادت أصولهم بل وأرواحهم، وأصبحت العدالة في التوزيع أمرا يستحيل تواجده، وحل محلها الاستغلال.

1-8-2 النظام الشيوعي أو الماركسي :

هو صورة متطرفة من الاشتراكية، تقوم على منع الملكية الفردية، وسيطرة الدولة الكاملة على وسائل وأدوات الإنتاج. والماركسية (الشيوعية) لا تؤمن بإله خالق لهذا الكون، وتزعم أن الدين أفيون الشعوب. وتدعي الماركسية أنها فلسفة شمولية لها معتقداتها وتفسيراتها للتاريخ والتغيرات الاقتصادية على مبدأ الصراع بين الأغنياء (الطبقة البرجوازية) وأرقلاو (طبقة البروليتاريا). ويستخدم لفظ "الاشتراكية" أحيانا على أنه معادل للـ "الشيوعية"، و لكن هناك اختلافات صارخة تفصل بين الفلسفتين .

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997م، ص 17.

و أبرزها أن الشيوعية نظام سياسي بينما الاشتراكية نظام اقتصادى فى المقام الأول، يمكن أن يوجد فى أشكال مختلفة تحت نطاق واسع للأنظمة السياسية . فالمرحلة الشيوعية هي المرحلة الأخيرة من مراحل التطور التاريخي كما تعرضه الماركسية، فالشيوعية تحتفظ بالركن الأول من المرحلة السابقة وهو محو الطبقة وتقوم على أركان أخرى يه:

أ- محو السلطة السياسية وتحرير المجتمع من الحكومة بصورة نهائية. وذلك لأن الحكومة وليدة التناقض في الطبقات أما في المجتمع الشيوعي فلا حاجة للحكومة لعدم وجود الطبقات

ب- محو الملكية الخاصة ليس في مجال الإنتاج فقط بل في مجال الاستهلاك أيضا: يفف المرحلة السابقة اقتصر التأمين على وسائل الإنتاج الرأسمالية. أما الآن فلا ملكية خاصة إطلاقا وقاعدة التوزيع هي " من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته" فأساس التوزيع هو الحاجة.

2-8-2 الخلاصة

يعتبر اقتصاد العمل وسيلة يتم من خلالها فهم ديناميكية أسواق العمل المأجور، حيث تعمل أسواق العمل من خلال التفاعل بين العمال وأصحاب العمل. فاقتصاد العمل يعنى بدراسة سوق العمل والمشاكل والحلول الخاصة بالتوظيف والبطالة وعلاقة سوق العمل بالتقدم الفني، ودراسة نظريات الأجور، وبيان اثر الدولة والاتحادات العمالية في التأثير على جانبي العرض والطلب من خلال السياسات المتبعة من قبلهم، وذلك من خلال دراسة الاثر بين موردي الخدمات المتمثلة بالعمالة (العمال)، وطالبي هذه الخدمات متمثل ل (أرباب العمل)، لفهم النتائج المتعلقة بالأجور والتوظيف والدخل. يختلف دور الدولة في من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، فنجد في مرحلة من يؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنحها حق احتكار وإدارة النشاط الاقتصادي، وأخرى من لا يسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. اثبتت المذاهب الاقتصادية الثلاث (الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية) عدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك

حاجة لإيجاد التوازن المفقود في توزيع الأدوار بين الدولة وآليات السوق، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبينما يتعين بناء وتقوية المؤسسات الداعمة للأسواق والرامية للارتقاء بكفاءتها، فإن هناك ضرورة لتدخل الدولة لضبط حركة الأسواق وتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الدخل والثروات¹.

2 - 9 الطلب على العمل :

أ- الطلب على العمل والتغير في الاجر

كلما ينخفض الاجر الحقيقي كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح ، وذلك بالتحرك من نقطة الى اخرى على منحنى الطلب ، كما مبني بالشكل فان الكمية المطلوبة من 1 البيان رقم (1.2) فعندما يكون الاجر الحقيقي مساوياً الى W تزداد الكمية 2 . وعندما ينخفض الاجر الحقيقي الى 1 W العمل تكون مساوية الى $2OL$ المطلوبة من العمل الى OL وتجدر الاشارة الى ان تأثيرات التغير في الاجر على حجم الطلب على العمل تنتج عن عامل هام يتأثر الحجم أو السعة (Scale Effect) ويتأثر الاحلال (Effect Substitution) فبالنسبة لتأثير الحجم فإنه عند زيادة مستوى الاجر ، على سبيل المثال ، فإن ذلك يعني زيادة في تكاليف الانتاج ، وعادة ما يؤدي الى زيادة في اسعار المنتجات وبالتالي انخفاض في حجم الانتاج. وان الانخفاض الحاصل في حجم الانتاج سوف يعني مستويات منخفضة من العمل وهذا هو تأثيري السعة. أما تأثير الاحلال فإن الزيادة الحاصلة في مستوى الاجر (بفرض ثبات سعر رأس المال) يولد حافزاً لدى صاحب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني اسلوب انتاج يعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من اعتماده على عنصر العمل . ولهذا فإن زيادة مستوى الاجر تؤدي الى انخفاض الطلب على العمل ، بسبب التحول الى اسلوب الانتاج كثيف رأس المال (Capital Intensive)

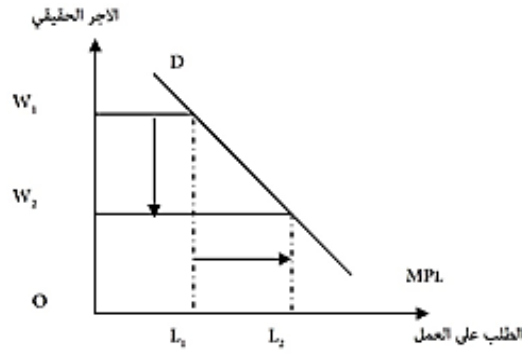
¹ خديجة الصبان، الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، منتديات مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ص 4.

وهذا هو ما يعرف بتأثير الاحلال ، لأن رأس المال يحل محل العمل عند زيادة مستوى الاجر.

$$\frac{\Delta Q}{\Delta L} = MP_L \geq \frac{W}{P}$$

ب -الطلب علي العمل والتغير في العوامل الاخرى الموثرة :

في الطلب ماذا يحدث للطلب على العمل عندما تغير أحد العوامل المحددة للطلب على العمل (عدا الاجر) ؟ لنفرض ان سعر رأس المال قد انخفض (مع ثبات معدل الاجر) فإن ذلك يجعل التكاليف الانتاجية مثل الى الانخفاض مالم يشجع على زيادة الانتاج ويؤدي ذلك بدوره الى زيادة الطلب على العمل (عند أي مستوى من الاجر). وينعكس هذا الامر بانتقال وتحرك منحنى الطلب عن العمل الى اليميني من D الى D' في الشكل عند 1 OL2 الى البياني رقم (2.2) ، مالم يعني زيادة في عدد العامل المطلوبني من OL نفس الاجر وعند تحليل القرارات المتعلقة بتوظيف العامل فان صاحب العمل يقارن بين و هو الاجر الحقيقي وبين الناتج الحدي للعامل L التكاليف الحدية للعامل MC، وان هذا الاخرى يمثل الايراد الحدي . فاذا كان الايراد الحدي الذي يولده MPL العامل يفوق التكاليف الحدية لاستئجار العامل فبالامكان زيادة الارباح بزيادة توظيف العامل. وبالمقابل اذا زادت التكاليف الحدية على الايراد الحدي للعامل فان المنشأة تتحمل بعض الخسارة باستئجار تلك الوحدة الاخرى من العمل ، وبامكان المنشأة زيادة أرباحها بتخفيض كمية العمل وعدم تشغيل الوحدة الاخرى . ان مستوى التشغيل الوحيد الذي يتفق وتعظيم الربح هو ذلك المستوى الذي والتكلفة الحدية لاستئجار الوحدة L يتساوى عنده كل من الايراد الحدي للعامل (MP) الاخرية من العمل أي الاجر الحقيقي (W/P) . يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية :



الشكل البياني رقم (1.2)

يمثل الانتاجية الحدية للعامل، وان (W/P) يمثل الاجر الحقيقي. L أو MP والمعادلة تشري الى انه اذا كان الناتج الحدي للعامل أكبر من أو مساوياً الى الاجر الحقيقي، فإن صاحب العمل يقرر تشغيل ذلك العامل، وبعبكسه اذا كان الناتج الحدي للعامل أقل من الاجر الحقيقي فانه لن يشغل ذلك العامل لانه يسبب خسارة لصاحب العمل. وبالمقابل اذا زادت التكاليف الحدية على الايراد الحدي للعامل فان المنشأة تتحمل بعض الخسارة باستئجار تلك الوحدة الاخيرة من العمل ، وبامكان المنشأة زيادة أرباحها بتخفيض كمية العمل وعدم تشغيل الوحدة الاخيرة . ان مستوى التشغيل الوحيد الذي يتفق وتعظيم الربح هو ذلك المستوى الذي (والتكلفة الحدية لاستئجار الوحدة L يتساوى عنده كل من الايراد الحدي للعامل (MP طلب المنشأة على العمل في الأمد القصير ان طلب المنشأة الانتاجية على العمل يستند الى عدد من الافتراضات وهي¹:

1. ان صاحب العمل يسعى الى تعظيم الربح Profit Maximization

2. ان المنشأة تستأجر عاملني متجانسني للإنتاج هام العمل ورأس المال .

3. ان الاجر بالساعة يمثل التكلفة الوحيدة لعنصر العمل.

4. ان كلاً من سوق العمل وسوق السلع المنتجة هي اسواق تنافسية.

¹ قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، السنة 2009/2010 ، ص 40

وبذلك يمكن اعتبار معدل الاجر ثابتاً ومعدل سعر السلعة ثابتاً أيضاً . وخلال فترة الالامد القصري يكون رأس المال لدى المنشأة ثابتاً وبالتالي يمكن تغيير الوحدات المنتجة من السلعة بتغيير عدد العاملين. ويسمى الناتج الاضافي من الاستخدام ويزداد الناتج الحدي للعمل L ووحده اضافية من العمل بالناتج الحدي للعمل (MP) الى حد معني من جراء زيادة في وحدات العمل ثم يبدأ بعدها بالتناقص. ويعود سبب ذلك الى ما يعرف بقانون تناقص العوائد الحديه (Law of Diminishing Marginal Returns) ان تعظيم الربح بالنسبة للمنتج يتطلب المساواة بين الايراد الحدي والتكلفة الحدية لاستئجار الوحدة الاخيرة من العمل. وفي ظل الفروض المذكورة اعلاه فإن التكلفة الحدية لاستئجار العامل الاضافي هي الاجر ، وان الايراد الحدي (MR) لاستئجار العامل هي قيمة الناتج الحدي ($Marginal Revenue Product$) وتعرف اختصاراً بـ (MRP) وتكون مساوية لقيمة الناتج الاضافي ، وهو حاصل ضرب كمية الناتج الحدي والايراد الاضافي الذي تحصل عليه المنشأة عن كل وحدة اضافية من الناتج وكما في المعادلة :

$$MRP = MP_L \times MR$$

2- 10 مدخل مفاهيمي حول البطالة والنمو الاقتصادي :

تعد البطالة من المواضيع التي وجب الوقوف عندها نظراً لأهميتها، وذلك من اجل د ارسـة ومعرفة المفاهيم المحيطة بها، ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي نظرياً، هذا المبحث يستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بمتغى ارت الدراسة المطلوب الأول: مفهوم البطالة وطرق قياسها فيما يلي سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعددة للبطالة وطرق قياسها :

اولاً: مفهوم البطالة :

أ - حسب المفهوم الاقتصادي :وهو وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد المتاحة.

ب - حسب سوق العمل: معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلون عن العمل؛ حيث تشكل ظاهرة

غير صحيحة في المجتمع نظراً لانعكاساتها السلبية في مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، وكذا السياسية.

ج - تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية : البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ؛ ا يرغبون في العمل، وباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه ؛ وذلك خلال فترة الاستناد، والمقصودُ بها هي

تلك الفترة التي تقاسُ بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع، أو أسبوعين. وبناءً على التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي تنبثق عن وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له، و ا يرغبون فيه، وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة، والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال الموارد بشكل كفؤ¹.

د- طرق قياس البطالة :

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في كل بلد إلى إبقاء هذا المعدل منخفض قدر الإمكان. إحصائيات البطالة الرسمية تستند إلى اخذ عينة عشوائية من السكان، ثم القيام بتحليل تاريخ العمل 1 لأف ا رد العينة، تقسم إحصائيات السكان القادرين على العمل إلى 30 مجموعة:

1_العاملين employed: يمثلون الافراد الممارسون لأي عمل مقابل اجر.

2-العاطلين unemployed : تشمل كل الافراد العاطلين عن العمل، والذين يرغبون في العمل ولا يجدونه.

¹ مدهون حسين، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980/2014، جامعة الجزائر 3 ، ص 383

3-الخارجين من قوة العملout of the labor force:وتشمل الافراد غير الراغبين ، وغير القادرين في البحث عن العمل (ربات البيوت ، المعاقين غير القادرين عن العمل ، المتقاعدين).وعليه نسبة البطالة هي عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل ويمكن صياغتها كالتالي: بحيث :وهو معدل يصعب تحديده بدقة حيث تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري، قروي) وكذا حسب المستوى الد ارسى. ويرجع هذا الاختلاف في القياس للأسباب التالية:

1- عدم توافر بيانات سليمة يستدل بها على حجم البطالة .

2- ما يسمى بالاقتصاد الخفي، المتواجد في الدول النامية لا يدخل في الإحصاءات الرسمية .

3- عدم وجود إحصاءات دقيقة في القطاع الحضري في الدول النامية، ويضم المشروعات الصغيرة ومقاهي والحرفين إلى غير ذلك، بالرغم من زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 186 -185

- سيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2008، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2 ، 2008 279-280ص

قوة العمل= عدد العاملين + عدد العاطلين الجدد

معدل البطالة = (عدد البطالين/ قوة العمل).27100.

ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه هنا سيتم التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي وكذا

الأسلوب، او الطريقة المعتمدة في قياسه

أ - تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيّرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح.

- عرفه الاقتصادي s-kuznets، سيمون كوزنتس: على انه ظاهرة كمية، وبالتالي عرف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه: الزيادة المستمرة للسكان، وكذا الناتج الفردي. بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو في الناتج المحلي الإجمالي على انه الزيادة في نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة.

ب - طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي
أ. الناتج المحلي الإجمالي

يتم احتساب النمو الاقتصادي Economic Growth وفق 3 طرق كالتالي:

(1) طريقة الدخل :

- عبد الله رزق، بسام الحجار، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 1 327

- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمود موسي عريات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر ، ط2، 1 373 ص، 1999

Armond colim.economie du developpemt 3
Introductional.jacque.brasseur.edition paris.1993p03

- أمل حمدان حفاة ، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، كلية التجارة الجامعة الإسلامية ، غزة، 2013 ص 4 44

الدخل القومي = الاجور المرتبات + الربح فائدة قطاع أعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك + ضرائب التأمين الاجتماعي + ضرائب دخول الشركات

تعتبر البطالة والنمو الاقتصادي من القضايا التي بحث فيها كينز نظريا والتي تمحورت حول ضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة وطرق بحث الطلب الفعال. وذلك من خلال إتباع سياسة تسيير الطلب المالي والنقدي، كما أكد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة من خلال التحليل الكلي وفكرة تحفيز الطلب الفعال الذي يخلق العرض. تعتبر فروض النظريات الحديثة للبطالة أكثر واقعية من النظريات السابقة في محاولة تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل ومن أهم هذه النظريات، نظرية البحث عن العمل،

نظرية تجزئة سوق العمل، اختلال سوق العمل، كما ان هي الاخرى اختلف في تفسيرها بعض الاقتصاديين، إلا أن هذه النظريات حول البطالة والنمو الاقتصادي اجمعت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة من خلال سياستها المالية المتمثلة في الإنفاق العام على رفع النمو وزيادة التشغيل. (انظر الجدول رقم 02)

2) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يبين الاتجاه العام في هذه العلاقة أن هناك ارتباط كبير بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة. كما إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقارنة تفرض أن البطالة ترتبط

- دانيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية بالأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، بدون سنة، ص1207

- ارئد عبد ربه، د ارسلة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، ط1، دار الجنادرية، 2015 ص29،

ارتباطا مباشر مع النمو فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

1- ارتفاع معدل النمو ارتفاع نسب التشغيل انخفاض معدل البطالة
فتحديد نسب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تعتمد على السياسية الاقتصادية المنتهجة، حيث اعتمد كينز في تحليله على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة تنخفض تلقائيا إذا ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما يركز اتجاه آخر على

2- العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع وقد تمت د ارسـة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون (OKUN)، الذي يبين أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو "الناتج المحلي الإجمالي" والتغير في معدل البطالة، وقد نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة (1%) فإن ذلك يكون ارجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (3%) والعكس صحيح، كما بين أنه عند حدوث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتحقق زيادة في العمالة (التشغيل) .

3- كما طور (Okun,1962) نموذجين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما :

أ- نموذج الفجوة:

$B (U_t - U_t -$

$*) Y_t - Y_t =).....(1) *$

Y_t : الناتج المحلي الاجمالي

Y_t : الناتج المحلي الاجمالي الممكن

B^* : معامل "".

U_t :المعدل الفعلي للبطالة .

U_t :المعدل الطبيعي للبطالة .

11-2 الدراسات السابقة:

1- دراسة (بشير علي بشير علي - 2011م - ص 2):

تناولت الدراسة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في السودان وتوصلت إلى وجود ما يؤكد:

- أن سياسة التعليم تؤثر على إحتياجات سوق العمل.

- عدم مواءمة المؤهلات التعليمية مع متطلبات سوق العمل.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في إستيعاب الخريجين .
- أن بطالة الخريجين تتزايد كل عام بسبب أن سياسات التعليم لا تقدم على أسس واضحة كما أنها لا ترتبط غالباً بإحتياجات سوق العمل . وتمثلت أهم ما توصلت اليه الدراسة فيما يلي :
- إعداد دراسات وافية عن سوق العمل.
- مشاركة قطاع العمل مع القطاع التعليمي في وضع السياسات التعليمية.
- مراجعة دورية لسياسات التوظيف في الدولة ومؤسساتها المختلفة حتى تصبح الخبرة والكفاءة والمؤهلات هي الاختيار للوظيفة العامة .
- إلزام الدولة والقطاع الخاص بتوظيف وتدريب الخريجين .
- تكوين هيئة من الخريجين تتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء تعني بشئون الخريجين وتوظيفهم .

2- دراسة (محمد بن علي العمري -2008م- ص2):

- تناولت الدراسة توظيف العمالة في المملكة العربية السعودية وبرامج التدريب وخاصة التدريب المهني وعلاقتها بإحتياجات سوق العمل وكانت نتائج الدراسة كما يلي:
- إن معظم الملتحقين ببرامج التدريب المهني من سكان المدينة والنسبة العظمى تتراوح أعمارهم من 20 - 25
 - عام يحملون مؤهل الابتدائية والمتوسطة كما أوضحت الدراسة أن 78.9% لا يحملون المؤهل الجامعي وبالتالي تدني تأهيلهم الأكاديمي كما أوضحت عدم إجادتهم للغة الإنجليزية والحاسب الآلي.
 - إن أكثر من ثلث الخريجين عاطلين عن العمل ، وإن النسبة العظمى من العاملين لا يعملون في مجال تخصصاتهم ، ونسبة العاملين في القطاع الحكومي أكبر من العاملين في القطاع الخاص .

- قلة أعداد الخريجين في التخصصات المطلوبة في سوق العمل وضعف إتقان الخريجين في التخصصات المتوفرة ، وحاجة السوق إلى تخصصات إضافية غير متوفرة في المعاهد المهنية .

مميزات سوق العمل عن الأسواق الأخرى:

تميز سوق العمل عن غيره من الأسواق الإقتصادية

- غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل وهذا عدم وجود أجر واحد يسود السوق مقابل الأعمال المتشابهة ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل نقص المعلومات لدى العمال لقلة الحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- 1- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدم به السن.
- 2- عدم شعور العامل بالرضا بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها .
- 3- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفز على كثرة التنقل .
- 4- عوامل اجتماعية أخرى كالارتباط العائلي أو الارتباط بالمكان مما لا يحفز على تغيير موقعه الجغرافي .
- 5- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة كلما ضاقت الفرص أمام العامل لتغيير مهنته .
- 6- سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية أو بسبب الجنس واللون أو الدين أو لأسباب السن والثقافة. (نعمه الله نجيب إبراهيم _1997).

دراسة (3) :

طورت ثلن الدراسة الخلقة النظرة لمانون أوكن (Lo) Okun's Law وتكامله مع نموذج LO-IS-LM وذلك بهدف فهم آثار السياسات الاقتصادية على البطالة بشكل

أفضل. ولد أكدت لنظرية وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي والتغيرات في معدل البطالة، ولكنها لم تجزم لوجود عوامل أخرى تؤثر على عالة بنبات تلن العاللة واستمرارها، نظرا أوكن Okun's، مثل تأثير الصدمات على الموة العاملة، والأجور، والأرباح الكلة التي تؤدي إلى إحداث تغيرات هكلية على Okun's Law وأشارت النظرية إلى أن التغيرات الهكلية المؤثرة في عالة Okun's لد تكون نافعة Virtuous أو خبيثة Vicious ، وبالتالي عندما تكون التغيرات الهكلية في عالة النمو اللتصاد بالبطالة خبيثة، فإنها تجعل العتبة الجدة Okun's Threshold دائما أكبر من معدل النمو اللتصادي المحكم وبالتالي زداد معدل البطالة. للتغير والنمو اللتصادي كون له عظم التأثير على البطالة وذلن عندما كون لواء ومحدثا الهكل النافع في عالة النمو اللتصادي بالبطالة (Okun's Relationships) وبادماج النموذج الكامل LO-IS-LM تضح من الدراسة أن الساسة المالية أو الساسة النمدة على الرغم من أن إجابا على النمو اللتصادي لهما تأثيرا ، إال أنه من شأنه أن زدد معدل البطالة . أو خبيثا هكلا Okun، وتضح أن الساسة اللتصادية الأكثر فاعلة في مكافحة ضارا البطالة، ه الساسة المحدثه للتغير الهكل النافع بالإضافة إلى النمو المتسارع. وهذا دفع إلى أهمة تحلل جودة النمو اللتصادي من ناحية، والنمّم الموضوع لجودة خارات الساسة اللتصادية وتأثيرها علالعمال.(Zerbo,2010).

دراسة (4):

تهدف الدراسة إلى لاس اثر كل من النمو اللتصادي، والتضخم والنمو السكان ورأس المال على معدلات البطالة في الأردن من خلال اختبار السببية لجرانجر لمعرفة اتجاه العاللة بين متغيرات الدراسة، وكذلن تطبّق نموذج تصحّح الأخطاء من خلال استخدام التكامل المشترك، ما بين المتغيرات مع أخذ فترات الإبطاء في الاعتبار وتوصلت الدراسة إلى وجود عاللة عكسية لوة بين معدل البطالة ومعدل النمو اللتصادي في المدى الطول،

كما أو ضحت الدراسة أضا العاللة السببة بئن هذن المتعترات بما توافقك مع النظره اللتصادة.(شاهيناز البشير 2016).

دراسة (5):

ولمد توصلت إلى لاس أثر النمو اللتصادي عل البطالة ف الجئن المصّر والطؤل ف الجزائر، وذلن ف الفترة من 0531-6106 باستخدام لانون أوكن Okun's Law الدنامك والت تتطلب إدخال المتعترات ف النموذج بفترات إبطاء وتوصلت الدراسة إلى أن أثر التعر ف نمو الناتج عل البطالة لُس فوراً t ال وثر عل، بمعن أن معدل نمو الناتج المحل الإجمال ف الفترة معدل البطالة ف الفترة ذاتها، بل كون عال التأثر ف الفترات المبطة زمناً (t-1). كما انتهت الدراسة إلى وجود أثر سالب ومعنوي لمعدالت نمو الناتج على البطالة ف الجئن المصّر والطؤل، حث إن مرونة البطالة بالنسبة لمعدل نمو الناتج تندر ب -6006% ف ظل Okun's Law، تندر ب -1022 نمطة ف ظل نموذج Okun's المعدل من لبل Gordon، بئما استخدمت دراسة أخرى اختبار التكامل المشترن Cointegration Analysis باستخدام طرمة منهج الحدود مع اشتماق نموذج متجه تصحح الأخطاء (ECM)، فمد عرضت دراسة رحمان أدروش (6102) للفترة من 0541-6100 بالتطبك على اللتصاد الجزائري، نتجة ال تتوافق مع Okun's Law، رغم أن جمع الدراسات التطبمة تشر إلى وجود عاللة وثمة بئن النمو اللتصادي وخلق فرص عمل. وتتفك نتجة تئن الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة موس (6114) والت انتهت إلى أن البطالة ال تستجب نحو النخفاض ف حالة زادة معدل النمو اللتصادي ف بعض الدول العرببة، ومفسرة ذئن بأن البطالة ف تئن الدول لست دورة، بل بطالة هكلة أو لسطرة الحكوم لوجود عوائك ف سوق العمل، نظراً احتكاكة، وكذلن أضا ات علّه، كما أن تئن اللتصادات غر متنوعة إذا ما لورنت بالتصادات الدول المتمدمة.(بن مريم _2015)

دراسة (6):

حاولت تلن الدراسة تمذم إطارا هاماً ومقدماً لتطوّر نماذج مختلفة للتحكم من العائلة بئن الناتج ومعدالت البطالة. حث تختبر الدراسة مدي انطباق لانون أوكن علّ اللتصاد الجزائري، وتحاول تمذم معدل نمو الناتج المحلّ الإجمالّ الالزم لتحكمّ التوظيف الكامل فّ حالة انطباق المانون علّ اللتصاد الجزائري، واستخدمت الدراسة بانات سنوّة تغطّ الفترة من 0541-6100. أي اعتمدت علّ تحللّ السالسل الزمّنة وكذلك أسلوب التكامل المشترك (cointegration analy) بطرّمة الحدود لكّ تسبك متجه تصحح الأخطاء (ECM)، وانتهت الدراسة إلّ عدم انطباق لانون أوكن علّ اللتصاد الجزائري، رغم أن معظم الدراسات التنبّية تؤكد أو تشتر إلى عائلة ونّمة بئن النمو اللتصادي وخلق فرص العمل (ادريوش دمانى، 2013)

دراسة(7):

بحثت تلن الدراسة طبّعة العائلة بئن معدالت النمو اللتصادي ومعدالت البطالة فّ الجزائر وبعض الدولة العربيّة، مع تحللّ فاعلّة السّاسات اللتصاديّة الموجهة لتخفّض معدالت البطالة فّ الدولة التّ تعرف معدالت متوسطة للنمو اللتصادي. وتوصلت الدراسة إلّ أن ارتفاع معدل النمو اللتصادي وتناقص معدالت البطالة لّس بالضرورة دلالّ علّ وجود عائلة لّوة بئن معدل النمو اللتصادي ومعدل البطالة. ورغم ارتفاع معدالت النمو اللتصادي – كما هو الحال فّ الجزائر فإنه لمّ ساهم فّ تخفّض معدالت البطالة بسبب طبّعة اللتصاد الجزائري المعتمد علّ النفط. (مختار، فيصل 2007)

دراسة(8):

حاولت الدراسة تمذم معامل أوكن لعدد من الدول العربيّة وهّ المغرب والجزائر وتونس والعراق لمعرفة مدي صالحّة المانون على التصادات تلن الدول، واستخدام معدالت النمو وذلن لبانات ربع سنوّة انتهت الدراسة إلى عدم انطباق لانون أوكن على هذه الدول، حثّ إن معامل لمّ كن معنوّاً أوكن ولد أرجع الباحث ذلن إلى أسباب تمثلت فمّا لّ:

أ- أن البطالة التّ تعانّ منها تِلن الدول ة بطالة هُكلّة ترجع إلى تَغُرات فّ المستوى التعلّم أو التدرّب.

ب- وجود عوائك فّ سوق هذه الدول، نظراً ألن سوق العمل سُطر علّها المطاع الحكومّ المصدر الرئُس للطلب على عنصر العمل، وهو نفس السبب الذي جعل البطالة أكثر استجابة للتغُرات فّ الناتج المحلّ الجمالّ فّ الوالات المتحدة المُرَكّة وكندا أكثر أوروبا والأبان.

ج- طبّعة أو هُكل اللتصاد فّ تِلن الدول والتّ سُطر علّها المطاع الحكومّ، كما هو الحال فّ الجزائر حتّ سُطر لطاع النفط، حتّ إن المطاعات غر الكُتفة الاستخدام لعنصر العمل فلن تُخفض معدل البطالة، فّ حالة حدوث نمو الناتج المحلّ الجمالّ فّ ذلن المطاع.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحديثة

إن الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحديث يتمثل في أن الدراسات السابقة هي الدراسات التي يعتمد عليها الباحث في عمل دراسته الحديثة، فكل دراسة يتم إيرادها في خطة البحث، أو في الإطار النظري للبحوث والرسائل العلمية تُعتبر دراسة سابقة، كما أن الدراسات الحديثة إذا اعتمد عليها الباحث في كتابة دراسة أحدث منها؛ فإن هذه الدراسة الحديثة يتم اعتبارها دراسة سابقة، وهذا يدل على أن الدراسات الحديثة قد تكون نفسها دراسات سابقة إذا تم ذكرها والاعتماد عليها في دراسات أحدث منها، وتعتمد الدراسات الحديثة على الدراسات السابقة في الحصول على المعلومات المهمة منها، وفي التعرف على المنهج المناسب لطبيعة الدراسة الحديثة، كما أن الدراسات السابقة تفيد الباحثين في توفير الوقت والجهد عليهم في كتابة الدراسات الحديثة، وتعرفهم على الخطوات التي يجب أن يسيروا عليها في دراساتهم الحالية، وتعرف الدراسات السابقة الباحثين على الأخطاء التي قد يقعوا فيها في دراساتهم الحالية؛ ليقوموا بتجنبها.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تحا سة

أولاً: البيانات الشخصية:

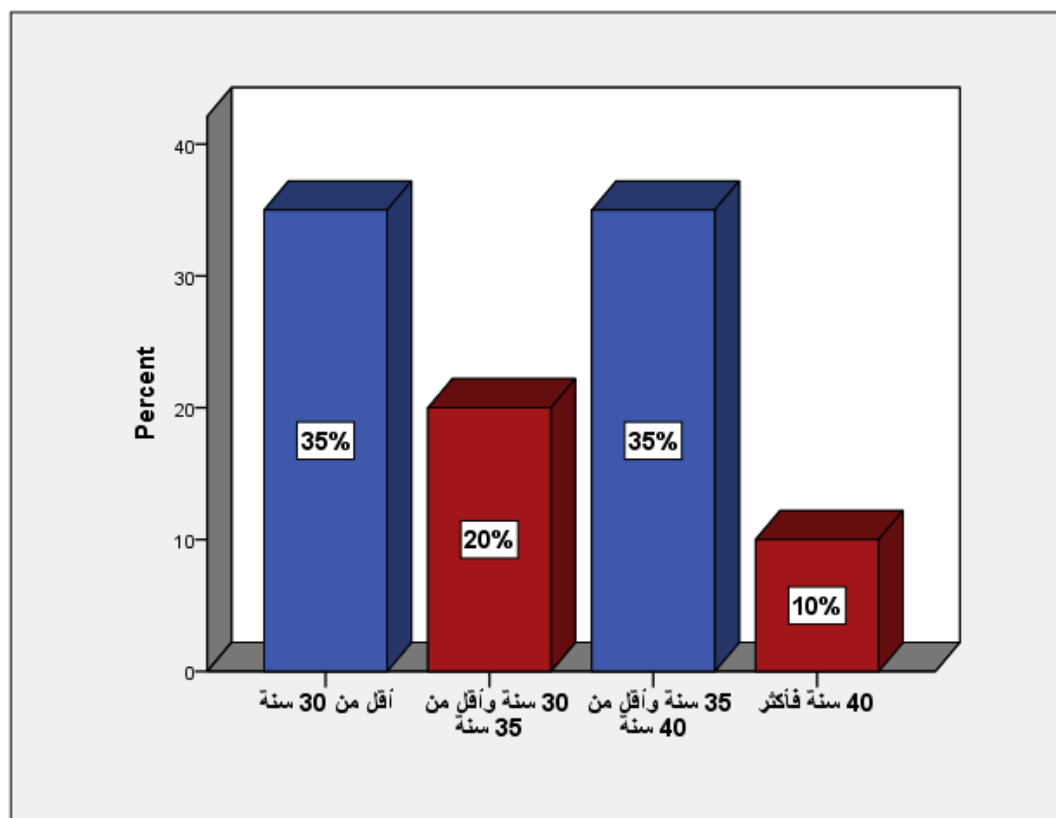
جدول (1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر:

النسبة	التكرار	العمر
%35	7	أقل من 30 سنة
%20	4	30 سنة وأقل من 35 سنة

35%	7	35 سنة وأقل من 40 سنة
10%	2	40 سنة فأكثر
100%	20	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

شكل (1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

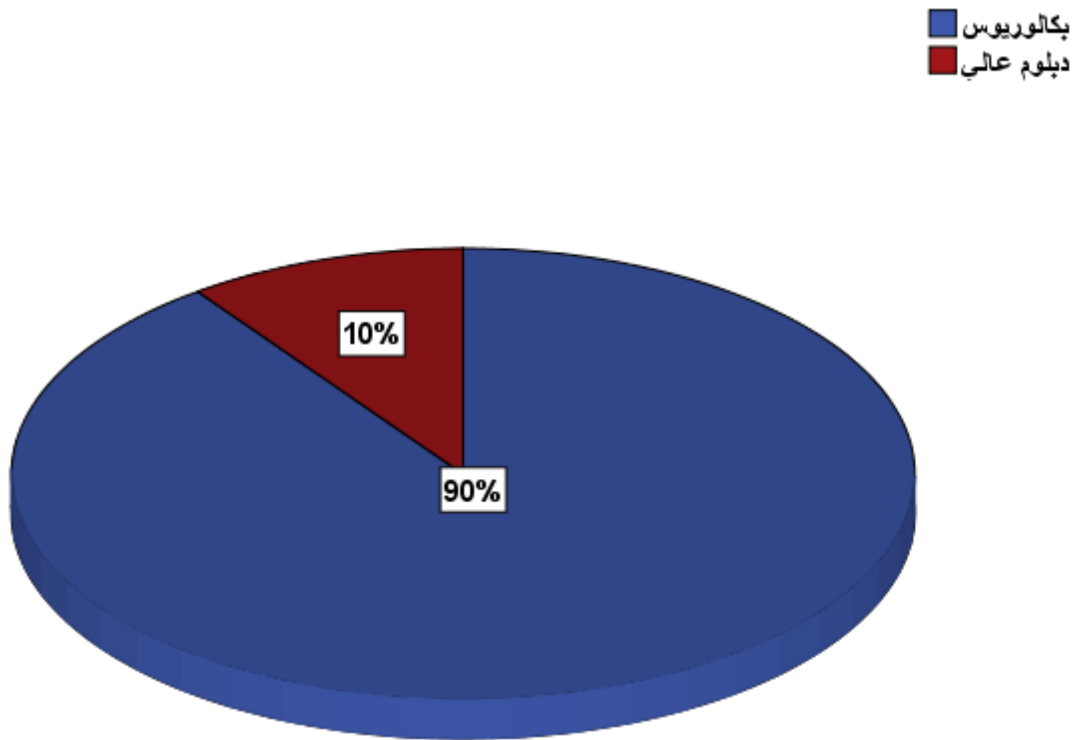
يتضح من الجدول والشكل أعلاه نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة و 35 سنة وأقل من 40 سنة بنسبة 35%، تليها الفئة العمرية (30 وأقل من 35) سنة بنسبة 20%، ثم الفئة العمرية 40 سنة فأكثر بنسبة 10%.

جدول (2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي:

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
90%	18	بكالوريوس
10%	2	دبلوم عالي
100%	20	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

شكل (2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس بنسبة 90%، و 10% مؤهلهم العلمي دبلوم عالي.

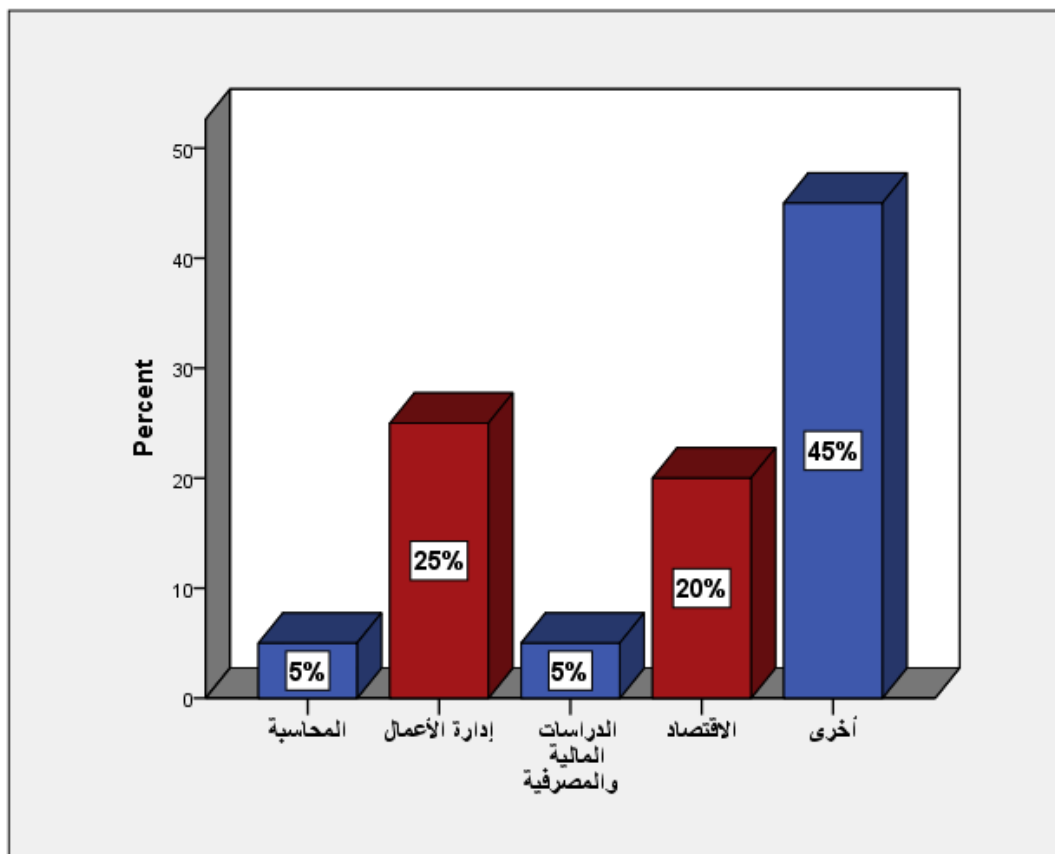
جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي:

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
5%	1	المحاسبة
25%	5	إدارة الأعمال
5%	1	الدراسات المالية والمصرفية
20%	4	الاقتصاد

أخرى	9	%45
المجموع	20	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

شكل (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه نجد أن معظم أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي تخصصات أخرى بنسبة 45%، تليها إدارة الأعمال بنسبة 25%، ثم الاقتصاد بنسبة 20%، ثم المحاسبة والدراسات المالية والمصرفية بنسبة 5%.

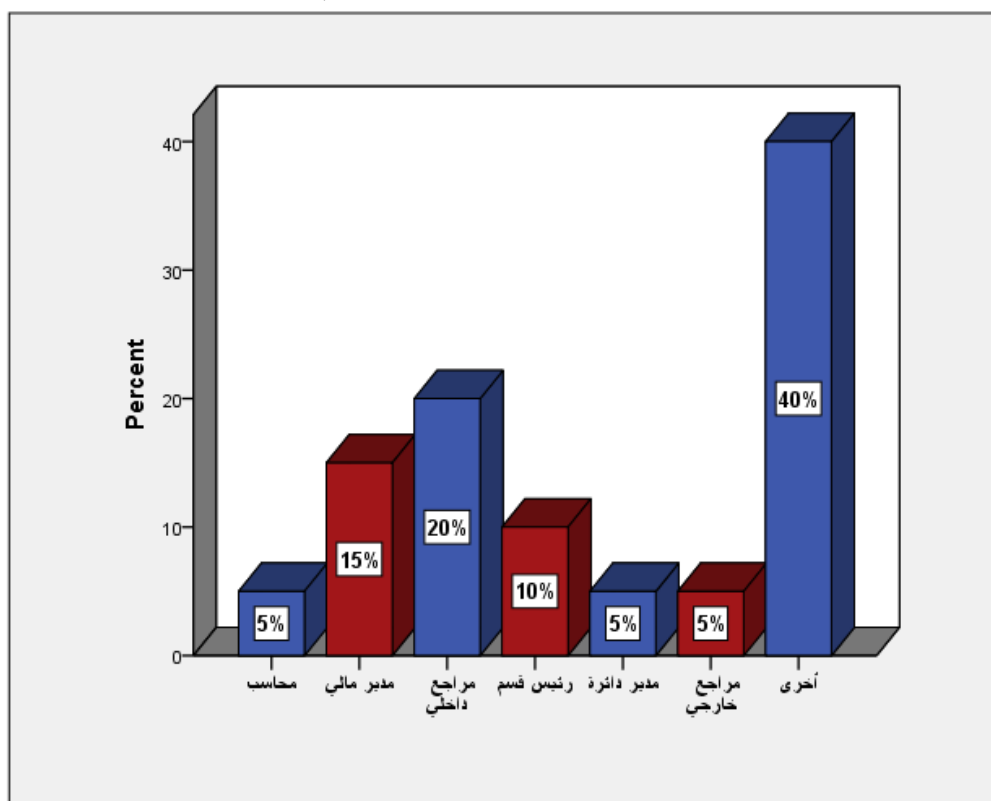
جدول (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي:

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
%5	1	محاسب
%15	3	مدير مالي
%20	4	مراجع داخلي
%10	2	رئيس قسم
%5	1	مدير دائرة

5%	1	مراجع خارجي
40%	8	أخرى
100%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

شكل (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي وظائف أخرى بنسبة 40%، تليها مراجع داخلي 20%، تليها مدير مالي بنسبة 15%، ثم رئيس قسم بنسبة 10%، ثم محاسب ومدير دائرة ومراجع خارجي بنسبة 5%.

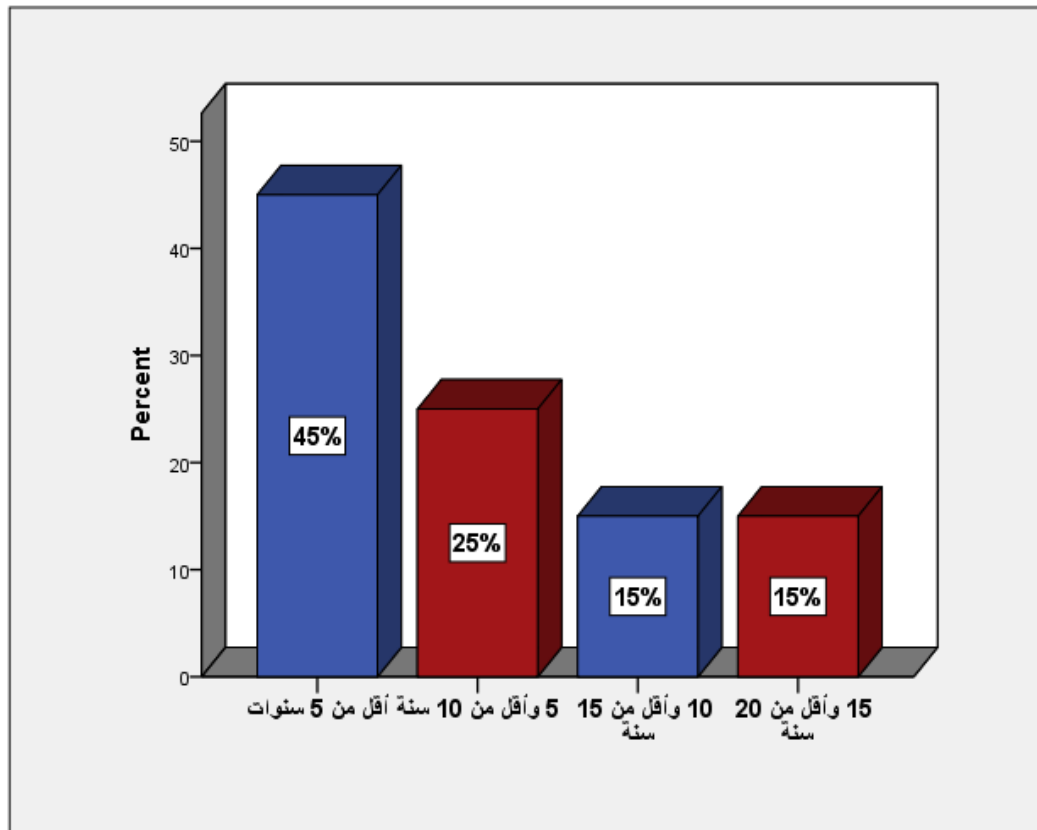
جدول (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الخبرة العملية:

النسبة	التكرار	الخبرة العملية
45%	9	أقل من 5 سنوات
25%	5	5 وأقل من 10 سنة
15%	3	10 وأقل من 15 سنة
15%	3	15 وأقل من 20 سنة

المجموع	40	%100
---------	----	------

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

شكل (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الخبرة العملية



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه نجد أن معظم أفراد عينة الدراسة خبراتهم العملية أقل من 5 سنوات، تليها الفئة العمرية 5 وأقل من 10 سنوات، ثم الفئة العمرية 10 وأقل من 15 سنة، ثم الفئة العمرية 15 وأقل من 20 سنة.

ثانياً: بيانات الدراسة:

الفرضية الأولى: يعتمد سوق العمل بدرجة كبيرة على القطاع العام وليس القطاع الخاص مما يشكل عبء على الموازنة العامة للدولة

جدول (6): تحليل عبارات الفرضية الأولى:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	إدخال القطاع الخاص في موازنة الدولة يحسن دعم المشروعات	7 %35	9 %45	1 %5	2 %10	1 %5	2.95	1.146	أوافق	الثانية
2	يقوم القطاع الخاص بتمويل مشروعات الدولة مما يقلل الإنفاق العام	3 %15	14 %70	1 %5	2 %10	0 %0	2.90	0.788	أوافق	الثالثة
3	الربط بين مشاريع القطاع العام وخلق شركات يحسن أداء الموازنة العامة	9 %45	10 %50	1 %5	0 %0	0 %0	3.40	0.598	أوافق بشدة	الأولى
4	إشراك القطاع الخاصة في الموازنة العامة يقلل من عجز الموازنة العامة	4 %20	6 %30	8 %40	1 %5	1 %5	2.55	1.050	أوافق	الرابعة

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

جاءت العبارة رقم (3) في المركز الأول حيث أن 45% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 50% موافقون، و 5% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (3.40) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة (الربط بين مشاريع القطاع العام وخلق شركات يحسن أداء الموازنة العامة). تليها العبارة رقم (1) في المركز الثاني حيث أن 35% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 45% موافقون، 5% محايدون، 10% غير موافقون، و 5% غير موافقون بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.95) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة (إدخال القطاع الخاص في موازنة الدولة يحسن دعم المشروعات).

ثم العبارة رقم (2) في المركز الثالث حيث أن 15% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 70% موافقون، 5% محايدون، و 10% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.90) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة (يقوم القطاع الخاص بتمويل مشروعات الدولة مما يقلل الإنفاق العام).

وأخيراً العبارة رقم (4) في المركز الرابع حيث أن 20% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 30% موافقون، 40% محايدون، 5% غير موافقون، و 5% غير موافقون بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.25) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات العبارة (إشراك القطاع الخاصة في الموازنة العامة يقلل من عجز الموازنة العامة).

من إجابات أفراد عينة الدراسة أعلاه نجد أنها تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على (يعتمد سوق العمل بدرجة كبيرة على القطاع العام وليس القطاع الخاص مما يشكل عبء على الموازنة العامة للدولة).

الفرضية الثانية: مساهمة القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي

جدول (7): تحليل عبارات الفرضية الثانية:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي يحفز من أداء القطاع الخاص	10 50%	4 20%	6 30%	0 0%	0 0%	3.20	0.894	موافق بشدة	الثاني

2	مرونة القطاع الخاص للاستجابة لسياسة التحرير الاقتصادي حفز الإنتاج	4	8	6	2	0	2.70	0.923	موافق	الثالث
3	اتباع سياسة التحرير يقلل من نشاط القطاع الخاص ويوظن للصناعة	2	7	5	6	0	2.25	1.020	محايد	الرابع
4	توسع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص يزيد من عرض العمل ويخفض معدلات البطالة	10	9	1	0	0	3.45	0.605	موافق بشدة	الأول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

جاءت العبارة رقم (4) في المركز الأول حيث أن 50% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 45% موافقون، و 5% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (3.45) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة (توسع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص يزيد من عرض العمل ويخفض معدلات البطالة).

تليها العبارة رقم (1) في المركز الثاني حيث أن 50% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 20% موافقون، و 30% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (3.20) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة (تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي يحفز من أداء القطاع الخاص).

ثم العبارة رقم (2) في المركز الثالث حيث أن 20% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 40% موافقون، 30% محايدون، و 10% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.70) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة (مرونة القطاع الخاص للاستجابة لسياسة التحرير الاقتصادي حفز الإنتاج).

وأخيراً العبارة رقم (3) في المركز الرابع حيث أن 10% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 35% موافقون، 25% محايدون، و 30% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.25) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدون على عبارات العبارة (اتباع سياسة التحرير يقلل من نشاط القطاع الخاص ويوطن للصناعة).

من إجابات أفراد عينة الدراسة أعلاه نجد أنها تثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على (مساهمة القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي).

الفرضية الثالثة: انخفاض نسبة مشاركة كبار السن والمرأة في سوق العمل

جدول (8): تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	هنالك ضعف في القطاع الخاص	6	5	4	4	1	2.55	1.276	موافق	الثانية م

				%5	%20	%20	%25	%30	بإشراك فئات كبار السن والمرأة	
2	الثانية م	موافق	0.999	2.55	0 %0	5 %25	1 %5	12 %60	2 %10	كفاءة كبار السن والمرأة العاملة يحسن من أداء القطاع الخاص
3	الأولى	موافق	1.040	2.65	0 %0	3 %15	6 %30	6 %30	5 %25	ضعف التأهيل، التدريب في القطاع الخاص يقلل من استيعاب كبار السن والمرأة في القطاع الخاص
4	الرابعة	غير موافق	1.040	1.85	1 %5	8 %40	5 %25	5 %25	1 %5	إشراك كبار السن والمرأة في القطاع الخاص يقلل من الإنتاج

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

جاءت العبارة رقم (3) في المركز حيث أن 25% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 30% موافقون، 30% محايدون، و 15% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.65) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة (ضعف التأهيل، التدريب في القطاع الخاص يقلل من استيعاب كبار السن والمرأة في القطاع الخاص).

تليها العبارة رقم (1) في المركز الثاني مشترك حيث أن 30% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 25% موافقون، 20% محايدون، و 20% غير موافقون، و 5% غير موافقون بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.55) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة (هنالك ضعف في القطاع الخاص بإشراك فئات كبار السن والمرأة).

وأيضاً العبارة رقم (2) في المركز الثاني مشترك حيث أن 10% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 60% موافقون، 5% محايدون، و 25% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (2.55) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة (كفاءة كبار السن والمرأة العاملة يحسن من أداء القطاع الخاص).

وأخيراً العبارة رقم (4) في المركز الرابع حيث أن 5% من أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة، 25% موافقون، 25% محايدون، 40% غير موافقون، و 5% غير موافقون بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي (1.85) وتعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة غير موافقون على العبارة (إشراك كبار السن والمرأة في القطاع الخاص يقلل من الإنتاج).

من إجابات أفراد عينة الدراسة أعلاه نجد أنها تثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على (انخفاض نسبة مشاركة كبار السن والمرأة في سوق العمل).

الفصل الرابع

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة

التوصيات

أولاً: الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطبيق اقتصاد العمل على مؤسسات القطاع الخاص في السودان. يشمل اقتصاد العمل تحليل سلوكيات وأسواق العمل، وتأثير السياسات

الاقتصادية على التوظيف، والأجور، وشروط العمل. باستخدام منهجية تحليلية تعتمد على البيانات الثانوية والمقابلات مع خبراء الاقتصاد وأصحاب العمل، تم تقييم كيفية تأثير تطبيق مبادئ اقتصاد العمل على الأداء الاقتصادي والكفاءة التشغيلية لمؤسسات القطاع الخاص في السودان.

ثانياً: النتائج

1/ تحسين الكفاءة التشغيلية: أظهر البحث أن تطبيق اقتصاد العمل أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، حيث تم تحسين إدارة الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية.

2/ زيادة التوظيف: تطبيق سياسات العمل الفعالة ساهم في زيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في القطاع الخاص.

3/ تحسين الأجور وظروف العمل: تبين أن تحسين سياسات الأجور وظروف العمل أدى إلى تعزيز رضا العاملين وزيادة انتمائهم للمؤسسات.

4/ تحديات تطبيق السياسات: على الرغم من الفوائد، واجهت المؤسسات تحديات تتعلق بالتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية بسبب ضعف البنية التحتية والبيئة التنظيمية في السودان.

ثالثاً: التوصيات:

1/ تعزيز السياسات الاقتصادية: يوصى بتعزيز وتطبيق سياسات اقتصاد العمل بشكل شامل ومستدام لتحسين الأداء العام للقطاع الخاص.

تطوير البنية التحتية: ينبغي على الحكومة السودانية العمل على تحسين البنية التحتية والبيئة التنظيمية لتسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية.

2/ التدريب والتطوير المهني: يجب التركيز على برامج التدريب والتطوير المهني لتعزيز مهارات العاملين وزيادة إنتاجيتهم.

3/ تحفيز الابتكار: دعم الابتكار والبحث والتطوير في مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

هذا البحث يقدم رؤية شاملة لتأثير تطبيق اقتصاد العمل على القطاع الخاص في السودان، مع التركيز على الفوائد والتحديات والتوصيات لتحسين الأداء الاقتصادي وتطوير القطاع.

المصادر والمراجع:

1/ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985م.

- 2/ إشراقة عبد الله محمد علي، مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1970م - 2004م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2005م.
- 3/ بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.
- 4/ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004م.
- 5/ جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الاستراتيجية البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
- 6/ جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)، عمان، دار وائل للنشر، 2004م.
- 7/ حامد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
- 8/ حميد عبد الغني الطائي، إدارة الجودة الشاملة، عمان، الأردن.
- 9/ خديجة الصبان، الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، منتديات مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- 10/ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997م.

الملاحق



بسم ا
لرحيم
جامعة ا
له البدري
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
بكلاريوس الاقتصاد



الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

يقوم الباحثون بدراسة أثر تطبيق اقتصاديات العمل علي مؤسسات القطاع الخاص في السودان لدراسة حالة شركة الراجحي وذات ضمن متطلبات البحث لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد لأغراض البحث العلمي، واکون شاكرًا للإجابة عليها.

الباحثون

القسم الأول: البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يناسبك

1/ العمر :

أقل من 30 سنة () وأقل من 35 سنة () 35 سنة وأقل من 40 سنة () 40 سنة فأكثر ().

2/ المؤهل العلمي:

بكالوريوس () دبلوم () ماجستير () دكتوراة () اخري ()

3/ التخصص العلمي:

المحاسبة () إدارة الأعمال () نظم المعلومات المحاسبية () الدراسات المالية والمصرفية () الاقتصاد () اخري ().

4/ المسمي الوظيفي:

محاسب () مدير مالي () مراجع () رئيس قسم () مدير دائرة () مراجع خارجي () اخري ().

5/ الخبرة العلمية:

أقل من 5 سنوات () 5 وأقل من 10 سنة () 10 وأقل من 15 سنة () 15 وأقل من 20 سنة () 20 سنة فأكثر ().

القسم الثاني: البيانات

أرجو التكرم بوضع (✓) أمام مستوى الموافقة المناسب:

الفرضية الأولى: يعتمد سوق العمل بدرجة كبيرة على القطاع العام وليس القطاع الخاص مما يشكل

عبء على الموازنة العامة للدولة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إدخال القطاع الخاص في موازنة الدولة يحسن دعم المشروعات					
2	يقوم القطاع الخاص بتمويل مشروعات الدولة مما يقلل الإنفاق العام					
3	الربط بين مشاريع القطاع العام وخلق شركات يحسن أداء الموازنة العامة					
4	إشراك القطاع الخاصة في الموازنة العامة يقلل من عجز الموازنة العامة					

الفرضية الثانية: مساهمة القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي يحفز من أداء القطاع الخاص					
2	مرونة القطاع الخاص للاستجابة لسياسة التحرير الاقتصادي حفز الإنتاج					
3	اتباع سياسة التحرير يقلل من نشاط القطاع الخاص ويوطن للصناعة					
4	توسع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص يزيد من عرض العمل ويخفض معدلات البطالة					

الفرضية الثالثة: انخفاض نسبة مشاركة كبار السن والمرأة في سوق العمل

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هنالك ضعف في القطاع الخاص بإشراك فئات كبار السن والمرأة					
2	كفاءة كبار السن والمرأة العاملة يحسن من أداء القطاع الخاص					
3	ضعف التأهيل، التدريب في القطاع الخاص يقلل من استيعاب كبار السن والمرأة في القطاع الخاص					
4	إشراك كبار السن والمرأة في القطاع الخاص يقلل من الإنتاج					